عنوان البحث : أَحْكَامُ الْجِزْيَةِ بَيْنَ الْوَحْيِ وَاجْتِهَادِ الْإِمَامِ دِرَاسَةٌ أُصُوْلِيَّةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارَنَةٌ .

المؤلف : د. إسلام عبد العزيز عبد الفتاح الشافعي .

رقم البحث : الرابع (منشور) .

اسم المجلة : مجلة كليَّة دار العلوم جامعة القاهرة .

العدد : (106) . **رقم الإيداع بدار الكتب : (6867 - 1999) .**

تاريخ : ذو الحجَّة (1438ه) – سبتمبر (2017م) .

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ :

هو يتناول كلَّ ما يتعلق بالجزية من أحكام من حيث : تعريفها ، وتاريخها ، ومشروعيتها ، ووقت تشريعها ، وحكمتها ، وعلتها ، ومقدارها ، ومصارفها ، ومسقطاتها ، وشروط فرضها ، وحكم تعجيلها وتأخيرها ، ومَنْ تؤخذ منهم ، والأموال التي تؤخذ منها ، ووقت استيفائها ... ، وقد تبيَّن أنَّ الكثير من تلك المسائل يرجع الأخذ بأحد الآراء فيها إلى اجتهاد الإمام ؛ إذ يُعَدُّ الخلاف بين الفقهاء – رحمهم الله - في هذه المسائل من قبيل الخلاف السائغ الذي لا يُنْكَرُ فيه على المخالف ، وهو ما يعني صحة إرجاع الترجيح في تلك المسائل إلى اجتهاد الإمام ، بحيث يختار من الآراء ما يراه مناسبًا ، بل إنَّ للإمام أنْ ينشئ اجتهادًا جديدًا مستقلاً عن الآراء السالفة بما يراه محققًا للمصلحة المعتبرة المتوخَّاة ، ويُعَدُّ ما يختاره الإمام – حينئذٍ – رأيًا شرعيًّا ملزمًا ، وذلك حقٌّ مَشْرُوْعٌ له من وجهين : الأول : عملا بقاعدة : " حُكْمُ الحَاكِمِ يَرْفَعُ الخِلَافَ "، والثاني : للتغيُّر الحادث في الأعراف المجتمعية المتأخرة عن العرف القديم – التي بُنِيَ عليه تشريع الجزية - .

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْن